IDB.40/17

Distr.: General
9 November 2012
Arabic
Original: English

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

مجلس التنمية الصناعية
الدورة الأربعون
فيينا، ٢٠-٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢
البند ٨ من جدول الأعمال المؤقّت
استعراض التقدُّم المحرز في مداولات
الفريق العامل غير الرسمي

الفريق العامل غير الرسمي المعني بمستقبل اليونيدو، بما في ذلك برامجها ومواردها

التقرير المرحلي الثاني من الرئيسين المتشاركين (سعادة السيدة أ.ت. دِنغو بينافيديس من كوستاريكا، والسيد أ. غروف من سويسرا)

يتضمَّن هذا التقرير آخر المعلومات عن أنشطة الفريق العامل غير الرسمي المعني بمستقبل اليونيدو، بما في ذلك برامجها ومواردها، منذ تموز/يوليه ٢٠١٢، وهو بذلك يكمّل التقرير المرحلي الأولي المقدَّم إلى الدورة الثامنة والعشرين للجنة البرنامج والميزانية.

التطوُّرات الرئيسية

١- منذ انعقاد الدورة الثامنة والعشرين للجنة البرنامج والميزانية في حزيران/يونيه ٢٠١٢، عقد الفريق العامل غير الرسمي أربعة اجتماعات في عام ٢٠١٢: في ٣٠ آب/أغسطس، و٥ أيلول/سبتمبر، و٥ تشرين الأول/أكتوبر، و٩ تشرين الثاني/نوفمبر. وقد باشر الفريقُ العملَ على تحليل مواطن القوة ومواطن الضعف والفرص والمخاطر.

301112 V.12-57253 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

٢- واستناداً إلى ما تلقّاه الرئيسان المتشاركان من أوراق مقدَّمة وما أجرياه من مشاورات غير رسمية، قدّما ملخّص اقتراحٍ بشأن مواطن الضعف إلى الفريق العامل غير الرسمي إبّان اجتماعه في ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٢. وقد اعتبرت الدولُ الأعضاء مواطنَ الضعف المحدّدة في ملخّص الاقتراح أساساً لإجراء المزيد من المناقشات في هذا الصدد من أجل استكمال تحليل مواطن القوة ومواطن الضعف والفرص والمخاطر. وقدّمت مجموعة الـ٧٧ والصين، والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، أوراقاً موقفيّة، ترد في ورقة غرفة الاجتماعات IDB.40/CRP.9. وقد اتّفقت الدول الأعضاء على أنها قد ترجع ثانية إلى أيٍّ من مواطن الضعف المحدّدة أثناء تحليل مواطن القوة ومواطن الضعف والفرص والمخاطر. ويصدر ملخّص اقتراح الفريق العامل بشأن مواطن الضعف في المرفق الأول الوارد في هذا التقرير. وقد تواصل الاجتماع المعقود في ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٢ بعرض وثيقة قدمتها البرازيل، ترد أيضاً في ورقة غرفة الاجتماعات IDB.40/CRP.10.

٣- وفي ٣ أيلول/سبتمبر، قدّم السيد ف. لويتكِنهورست، المدير الإداري لشعبة البحوث الاستراتيجية وضمان النوعية والدعوة إلى المناصرة، موجزاً عن المهام الوظيفيّة التحليلية والاستشارية بشأن السياسات العامة والمعيارية التي تضطلع بها اليونيدو.

٤- وفي ٥ أيلول/سبتمبر، اتّفق الفريق العامل على مجموعة إضافية من الموضوعات الرئيسية التي ينبغي بشأنها تقديم موجَزات بواسطة خبراء. وفي هذا السياق، تلقّى الفريق العامل أربعة موجَزات:

- في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢: موجَز قدمته السيدة م. باربوت، الرئيسة والمسؤولة التنفيذية الرئيسية لمرفق البيئة العالمية، عن ما بعد ملتقى ريو+٢٠: التحدّيات والفرص؛
- في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢: موجز قدَّمه المدير العام، السيد كاندي ك. يومكيلا، عن مساهمة الأمانة في الفريق العامل غير الرسمي، التي قدّمت نظرة استشرافية عن النهج المتوقّع أن تتّبعه المنظمة في المستقبل بصدد التنمية الصناعية، وكذلك عن توجّهها المواضيعي والبرنامجي المقترح؛
- في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر: موجز قدَّمه الأستاذ ها-جون تشانغ، المحاضِر في قسم الاقتصاد السياسي للتنمية في جامعة كامبريدج، عن أهمية الصناعة في التنمية الإدماجية والمستدامة؛

- في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢: موجز قدّمه السيد د. بيسكونوف، المدير الإداري، شعبة تطوير البرامج والتعاون التقني، عن دور البرامج الإقليمية والمكاتب الميدانية.

٥- وفي ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، نظرت الدولُ الأعضاء في الفرص والمخاطر المستبانة. وقياساً إلى المناقشة حول مواطن القوة ومواطن الضعف، قدّم الرئيسان المتشاركان ملخص اقتراح، استناداً إلى ما تلقّياه من أوراق مقدّمة وما أجرياه من مشاورات. وقد اتفقت الدول الأعضاء على ملخص الاقتراح الوارد في المرفق الثاني من هذه الوثيقة، باعتباره أساساً لإجراء المزيد من المناقشات في هذا الصدد.

الإجراء المطلوب من المجلس اتّخاذه

٦- لعلَّ المجلس يودُّ أن يحيط علماً بالمعلومات المقدَّمة في هذه الوثيقة.

المرفق الأول

مُلخّص اقتراح بشأن مواطن الضعف قدّمه الفريق العامل غير الرسمي المعني بمستقبل اليونيدو، بما في ذلك برامجها ومواردها

النقاط التي توافقت عليها الآراء فيما بين الدول الأعضاء

ملاحظات عامة

تداخل أنشطة اليونيدو وأنشطة غيرها من وكالات الأمم المتحدة، والولاية المسنَدة إلى اليونيدو تتجاوزها جزئياً الولايات المسنَدة إلى وكالات أخرى
تركيز أنشطة التعاون التقني على كمية المشاريع أكثر منه على نوعيتها
تصوّر بعض الدول الأعضاء لعدم وجود تناظر بين المدخَلات والمخرَجات (الافتقار إلى الاستراتيجية والحوار من أجل الحفاظ على دعم الدول الأعضاء، بما في ذلك البلدان المتوسطة الدخل)
عدم الإسهام بمدخلات في جداول أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة
الضعف النسبي في بروز المنظمة للعيان ضمن سائر هيئات الأمم المتحدة وكذلك في الميدان

الولاية المسنَدة وأسلوب الإدارة

١-	عدم التوازن في تنفيذ أنشطة اليونيدو فيما يتعلق بالترويج للتنمية الصناعية (بخصوص التوازي بين أنشطة التعاون التقني والسياسات العامة الصناعية الوطنية)
٢-	عدم التوافق بين مؤشّرات اليونيدو ومؤشّرات الأهداف الإنمائية للألفية

الجانب البرنامجي

١-	الافتقار إلى استراتيجية بشأن أنشطة المحفل العالمي، إلى ما يتجاوز نطاق المخرجات الآنيّة، وعدم كفاية التركيز على جدول أعمال صناعي استراتيجي، وعدم الترابط مع أنشطة التعاون التقني
٢-	التجزّؤ في مشاريع التعاون التقني

٣-	تحديد المشاريع وإعدادها وتصميمها وقابليتها التوافقية وإدارتها ورصدها والإبلاغ عنها، كلها تحتاج إلى تحسين/استدامة المشاريع/ملاءمتها الإقليمية/الاستفادة المحدودة من الإدارة القائمة على النتائج**
٤-	الافتقار إلى المعلومات عن التأثير في الوئام الاجتماعي (تشغيل الشباب، تمكين المرأة، تراجع النشاط الصناعي)
٥-	الاستفادة المحدودة والمتابعة المحدودة فيما يخصّ توصيات التقييم والدروس المستفادة
٦-	الافتقار إلى استراتيجية بشأن مصادر الطاقة المتجدّدة
٧-	النجاح المحدود في دور المنظمة باعتبارها ميسِّراً لنقل التكنولوجيا (رهناً بمزيد من التوضيح من الأمانة)

الجانب التنظيمي

١-	عدم كفاية الشفافية (الموارد البشرية، المعلومات المالية، المعلومات عن المشاريع)**
٢-	المركزية المفرطة في عمليات اتخاذ القرارات، وضعف تفويض الصلاحيات إلى الموظفين المحلِيين في الميدان**
٣-	الافتقار إلى التوجيهات الإدارية بشأن التخطيط والمساءلة فيما يخص العاملين في الميدان/عدم وضوح إدارة اليونيدو للحضور في الميدان/ضآلة التنسيق والتواصل بين المكاتب الميدانية، وبين المكاتب الميدانية والمقرّ الرئيسي/المسؤوليات المحدودة بخصوص التمثيل الميداني**
٤-	سوء إدارة المخاطر المالية
٥-	الافتقار إلى كتلة حرجة من الخبرة الاختصاصية التقنية اللازمة في المقرّ الرئيسي وفي الميدان؛ فإن تفاقم المشاكل من جرّاء اطّراد وتيرة ازدياد مقدار المشاريع المراد إعدادها والموارد البشرية اللازمة لتنفيذها، يمكن أن يؤدي إلى تزايد التكاليف من خلال ازدياد اللجوء إلى الخبرة الاختصاصية الدولية الباهظة التكلفة
٦-	التعاون/التواصل المحدود فيما بين فروع اليونيدو (النزعة التنافسية بين الفروع)، والحاجة إلى أفرقة متعدّدة التخصّصات**
٧-	انعدام التوازن الجغرافي والجنساني في عدد الموظفين من مستويات الفئة الفنية وفئة المدراء، الذين ينبغي توظيفهم على أساس الجدارة

** رهناً بمواصلة التقييم استناداً إلى برنامج التغيير والتجديد في المنظمة.

** رهناً بمواصلة التقييم استناداً إلى برنامج التغيير والتجديد في المنظمة.

٨-	ضعف تنفيذ المشاريع ذات الصلة بمسايرة المنظور الجنساني
٩-	الافتقار إلى خطة خاصة بالموارد البشرية من أجل التخطيط لتعاقب الموظفين، ونظامٍ لإدخال قيود موظفي الفئة الفنية، والمنظورات الخاصة بالحياة المهنية، وذاكرة مؤسّسية وتعلّم داخل المؤسّسة
١٠-	ضعف إدارة أداء الموظفين**
١١-	هشاشة الموارد من جرّاء انسحاب بعض البلدان المانحة الرئيسية
١٢-	عدم وضوح نظام/معايير توزيع المعونات فيما بين الأولويات المتزاحمة
١٣-	إشكاليّة الفعّالية (مثلاً تكاليف وفوائد السفر)
١٤-	الافتقار إلى المعلومات عن تكاليف-فوائد المؤتمرات التي تقوم اليونيدو بتنظيمها

النقاط التي أُعرب بشأنها عن آراء مختلفة فيما بين الدول الأعضاء

ملاحظات عامة

حجم المنظمة ونطاق العمليات

الجانب البرنامجي

١-	الافتقار إلى الوضوح بشأن دقّة أبعاد المهمة الوظيفية المعيارية ونطاقها (التوازن بين الأنشطة العملياتية والمهام الوظيفية المعيارية، المنفَّذة من خلال التعاون التقني)
٢-	الافتقار إلى استراتيجية لمعالجة مسألة التوازن في إطار الأولويات المواضيعيّة الثلاث، مما يعتبره بعض الدول الأعضاء غير كافٍ
٣-	مدى الشمول الجغرافي في أنشطة التعاون التقني (مسألة التوازن)

الجانب التنظيمي

١-	التعويل على مصادر التمويل غير الأساسي/الموارد غير الكافية لأنشطة التعاون التقني من الميزانية العادية/تخصيص اعتمادات مالية غير أساسية/الافتقار إلى التمويل القابل للتنبّؤ به/مصادر التمويل غير الأساسي الهامشية من خلال المهام الوظيفية المعيارية

المرفق الثاني

مُلخّص اقتراح بشأن الفرص والمخاطر قدّمه الفريق العامل غير الرسمي المعني بمستقبل اليونيدو، بما في ذلك برامجها ومواردها

الفرص

١-	فرص متاحة للقيام بدور أكبر ضمن إطار عملية ملتقى ريو+٢٠ وإطار التنمية لما بعد العام ٢٠١٥، بما في ذلك إمكانية العمل في مجالات استراتيجية
٢-	ازدياد التأكيد على النمو الاقتصادي، والاقتصاد الحقيقي، والتغيير التكنولوجي، والابتكار، ودور المنشآت الصغيرة والمتوسطة، يتيح فرصاً لليونيدو لكي تساهم بتجربتها وخبرتها الاختصاصية ومنظورها الصناعي العالمي، بما في ذلك في تقديم المساعدة إلى البلدان على صياغة سياسات عامة إدماجية ومستدامة وفي تعزيز التنسيق
٣-	ازدياد أهمية الصلة الوثيقة بين التنمية الصناعية والمسائل الإنمائية التي هي أعرض نطاقاً (من خلال عدّة سُبل ومنها عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر) يجلب فرصاً فيما يتعلق بالعمالة والبطالة؛ وتراجع أنشطة التصنيع والتصنيع وإعادة التصنيع؛ والإنتاجية والقدرة التنافسية؛ والتكنولوجيا والابتكار؛ والصناعة الخضراء والاقتصاد الأخضر؛ والأمن الغذائي وسلامة الأغذية
٤-	ازدياد عدد الاقتصادات الناشئة والبلدان المتوسطة الدخل، في مجال الحوكمة العالمية، يتيح لليونيدو فرصة لتعزيز شرعيتها وأهميتها الوثيقة الصلة بهذا الصدد
٥-	الشراكات مع سائر كيانات الأمم المتحدة في مجالات محدّدة من خلال الترابط بين أنشطة التعاون التقني وأنشطة المحفل العالمي
٦-	"نظام المشاورات" السابق لدى اليونيدو ينطوي على إمكانات تجعله ملتقى تنسيقياً دولياً من أجل القطاعات الخاصة الوطنية ضمن سياق جدول أعمال التجارة الدولية والعمل الحالي الذي تضطلع به اليونيدو بشأن برنامجها للشراكات التجارية
٧-	اليونيدو يمكنها أن تؤدي دوراً قيّماً في تقديم المساعدة إلى المنظمات الإقليمية في مجال تكامل البُنى المؤسسية الإنتاجية، وخصوصاً بالنسبة إلى بناء القدرات المؤسّسية والتعاون فيما بين بلدان الجنوب وفيما بين بلدان الشرق
٨-	اليونيدو تتمتّع بوضع جيد يؤهّلها لكي تقدّم، من خلال الترابط بين أنشطة التعاون التقني وأنشطة المحفل العالمي، مساهمتها في التغيير والابتكار في ميدان التكنولوجيا، بتوريد المعلومات والمعارف والتكنولوجيات

٩-	الإمكانات المتاحة لكي تصبح مشاريع التعاون التقني أكثر فعّاليةً من حيث التكلفة ولتحسين تأثيرها في الجهات المستفيدة، وذلك بصوغ روابط أوثق بالمنظمات غير الحكومية الوطنية ذات الصلة، عند الاضطلاع بالمشاريع المحلية، وخصوصاً في ميدان التخفيف من حدّة الفقر
١٠-	الإمكانات المتاحة لإقامة شراكات أعمق بين القطاعين العام والخاص
١١-	النطاق الفسيح أمام اليونيدو لتطبيق أدوارها المعيارية والمعنية بالسياسات العامة من أجل تقديم المساعدة إلى البلدان في الحرص على اتّباع أفضل الممارسات في التصنيع، بما في ذلك المعايير العالمية البيئية وذات الصلة بالتجارة
١٢-	التوجيه الذي تقدّمه الدول الأعضاء للمدير العام المقبل وكبار موظفي الإدارة يتيح فرصة لتعزيز اليونيدو
١٣-	برنامج التغيير والتجديد في المنظمة باشر عملية تغيير تنطوي على إمكانات لزيادة كفاءة وفعّالية الإدارة وأنشطة التعاون التقني
١٤-	عقد دورة المؤتمر العام الخامسة عشرة (٢٠١٣) في ليما، بيرو، يمثّل فرصة لاعتماد وثيقة استراتيجية بشأن مستقبل اليونيدو، بما في ذلك برامجها ومواردها
١٥-	توافق الآراء الناشئ بشأن التنمية الإدماجية والمستدامة وأبعادها الثلاثة: النمو الاقتصادي، والاستدامة البيئية، والإنصاف والإدماج الاجتماعيين لصالح التنمية الصناعية
١٦-	الأهمية الوثيقة الصلة بالتنمية التي تتسم بها الصناعة الخضراء (مع مراعاة السياقات الإقليمية والوطنية) وكفاءة استخدام الطاقة في الصناعة والأعمال التجارية الزراعية واستراتيجيات التنمية الصناعية الخفيضة الكربون والخفيضة الانبعاثات الملوّثة، ضمن أمور أخرى، في جدول أعمال التنمية الدولية
١٧-	الإمكانات المتاحة لصوغ برامج أكبر حجماً وأقوى تأثيراً مع الشركاء

المخاطر

١-	مغادرة دول أعضاء بناءً على اعتبارات ثنائية يهدّد الصلاحية والتمويل والكتلة الحرجة
٢-	الأزمة المالية والاقتصادية قد يكون لها تأثير سلبي على الاشتراكات المقرّرة والمساعدة الإنمائية الرسمية
٣-	خطر فقدان ولايات مسنَدة، بعد ملتقى ريو+٢٠

٤-	الاتجاهات الجديدة في المساعدة الإنمائية الرسمية، بما في ذلك ما يخصّ فعّالية المعونة، تطرح تحدّيات
٥-	في حين يُعدّ العمل جيداً على المستوى المحلي، ثمّة مخاطرة محتملة في الاستمرار على الحافّة الهامشية من القضايا العالمية
٦-	خطر فقدان الذاكرة المؤسّسية وذخيرة المعارف والكتلة الحرجة من الموارد البشرية، ما لم تُوضع خطة متّسقة وواقعية وقائمة على الموارد والنوعية لإدارة الموارد البشرية
٧-	خطر بلوغ الحدّ في التعويل على الميزانية التشغيلية
٨-	خطر ازدياد السعي إلى مصادر التمويل غير الأساسية لدى الوكالات المتنافسة يعرّض للخطر استدامة أنشطة التعاون التقني واستمراريتها
٩-	خطر التنافس مع المنظمات غير الحكومية وغيرها من المنظمات في تنفيذ المشاريع بأدنى تكلفة
١٠-	الموازنة بين الموارد اللازمة للقضايا العالمية وقضايا السياسة العامة وبين الموارد المخصّصة للأنشطة الإقليمية والمحلية قد تؤثّر سلباً على الكتلة الحرجة اللازمة في ميدان التعاون التقني
١١-	عدم التحرّك صوب إعادة هيكلة نظام المكاتب الميدانية، بما في ذلك الوظيفة التمثيلية والمساءلة على المستوى الإقليمي والقطري، وعدم المساندة في المقرّ الرئيسي، يجعل أنشطة المنظمة في ميدان التعاون التقني عُرضة للمخاطر